الأنباء
الاثنين 16 مارس 2015

الخرينج يشكر وزير الدفاع على مبادرته الإنسانية بالتمديد سنة لساكني منازل الدفاع لمن انتهت خدمتهم في الجيش

مبارك الخرينج

تقدم نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج بالشكر الجزيل لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح على قراره الانساني بالتمديد سنة لساكني منازل وزارة الدفاع من العسكريين السابقين الذين انتهت خدمتهم لبلوغهم السن القانونية.

واكد الخرينج ان هذه المبادرة الانسانية ليست بغريبة على معالي الشيخ خالد الجراح الذي عاش طوال سنين عمره رفيق سلاح معهم وعرفهم عن قرب مقدرا ما قدموه للكويت.

أكد أن هناك توافقاً حكومياً ـ نيابياً على القانون ولا توجد اختلافات جوهرية

الشايع: «المالية» انتهت من جميع التعديلات على «هيئة أسواق المال»

فيصل الكندري وفيصل الشايع ومحمد الجبري

انتهت اللجنة المالية من مناقشة جميع التعديلات المقدمة على قانون هيئة اسواق المال.

وقال رئيس اللجنة فيصل الشايع ان هناك توافقا بين اللجنة والحكومة على اغلب التعديلات المقدمة على القانون التي انتهت اللجنة من مناقشتها أمس حتى المادة 165، مشيرا الى ان اللجنة حرصت على الأخذ بالتعديلات التي تصب في مصلحة السوق وفي الوقت نفسه تحافظ على استقلالية هيئة أسواق المال.

ولفت الشايع الى ان اللجنة ستصوت على التعديلات غدا وستحيل تقريرها ليدرج على جدول أعمال جلسة 24 مارس.

وردا على سؤال، أكد الشايع عدم وجود اختلاف جوهري بين اللجنة والحكومة، وتم الاتفاق على التدرج في توقيع العقوبات، لافتا الى ان هيئة أسواق المال قدمت للجنة بيانات حول تطبيقها لنص المادة 122 من قانون إنشائها.

«التشريعية» تلزم رئيس هيئة الاستثمار بالإحالة إلى النيابة إذا تلقى أي إفادة بالتعدي على المال العام

راكان النصف ومبارك الحريص ونبيل الفضل ود. عبدالرحمن الجيران خلال اجتماع اللجنة التشريعية

وافقت اللجنة التشريعية البرلمانية خلال اجتماعها اليوم (امس) على 8 اقتراحات بقوانين مدرجة على جدول أعمالها، فيما رفضت 3 مقترحات أخرى.

وأوضح رئيس اللجنة النائب مبارك الحريص في تصريح إلى الصحافيين أن اللجنة أقرت اقتراحا في شأن التعليم الخاص، واقتراحا بتعديل بعض أحكام القانون 37 لسنة 2014 في شأن تنظيم هيئة الاتصالات، واقتراحا بإنشاء قلادة قائد الإنسانية، واقتراحا بإنشاء الهيئة العامة لتطوير المناهج.

وأضاف أن اللجنة أقرت إضافة فقرة جديدة إلى المادة الثامنة من القانون 47 لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار، والتي تلزم رئيس «الهيئة» إذا تلقى إفادة أي موظف عن شبهة تعد على المال العام بإحالة الموضوع إلى النيابة العامة.

وقال إن اللجنة أقرت تعديل القانون 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت والتي تربط منح تراخيص البناء التجاري والاستثماري بتوفير سرداب ومواقف سيارات.

وأشار إلى أن اللجنة أقرت تعديلا على قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 6 لسنة 2010 والذي يرفع عقوبة وجود عمالة عند صاحب العمل ليست على كفالته من 3 آلاف دينار إلى 5 آلاف دينار بحد أقصى.

وذكر الحريص أن اللجنة وافقت على إضافة مادة جديدة برقم 17 مكرر إلى الأمر الأميري بالقانون 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية، والذي يلزم الجهة الحكومية بسداد جميع المبالغ التي صرفت من «التأمينات» إلى المتقاعد قسرا والذي عاد إلى عمله بحكم قضائي.

وأوضح الحريص أن اللجنة رفضت اقتراحا بإنشاء المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية، كما رفضت اقتراحا في شأن تعديل قانون حماية الأموال العامة والذي يرفع حصة الدولة في أي شركة إلى 50٪ بدلا من 25٪، كما رفضت اقتراحا بتعديل قانون ديوان المحاسبة الذي يحدد فترة شغل رئيس ونائب رئيس الديوان لمنصبيهما بالفصل التشريعي فقط.

نجاحها يتطلب تضافر جهود الجميع من مسؤولين وقياديين ومواطنين ومقيمين

النصف: صدور اللائحة التنفيذية لهيئة مكافحة الفساد استحقاق تأخر كثيراً

راكان النصف

شدد النائب راكان النصف على أن نجاح هيئة مكافحة الفساد في عملها يتطلب تضافر جهود الجميع من مسؤولين وقياديين ومواطنين ومقيمين، مؤكدا أن المسؤولية الوطنية تشمل الجميع لمواجهة حالات الفساد التي استشرت في جسد الدولة والأجهزة الحكومية.

وقال النصف في تصريح صحافي أمس إن صدور اللائحة التنفيذية للهيئة استحقاق تأخر كثيرا، ولكنه في الأخير أصبح واقعا ويجب تفعيله بشكل جدي وحقيقي، محذرا من أية محاولات لعرقلة أعمال الهيئة لحماية الفاسدين، مؤكدا أن إفشال الهيئة سيكون هدفا للمعتدين على الأموال العامة ومن لا يستطيع العيش في بيئة قانونية سليمة.

وأضاف أن أعمال الهيئة ستكون محل متابعة نيابية للتأكد من سلامة تطبيق قانونها واللائحة خاصة فيما يتعلق بكشف الذمة المالية لرؤساء السلطات الثلاث والقياديين وكل من يشمله القانون، لافتا الى أن ما شهدته الكويت من حالات فساد سياسي مالي في السابق سيحمل الهيئة مسؤولية كبرى لبسط رقابتها على أي تعاملات مالية مشبوهة أو حالات تكسب غير مشروعة.

وشدد النصف على المواطنين تفعيل دورهم الوطني والدستوري في اللجوء الى هيئة مكافحة الفساد والإبلاغ عن أي حالة فساد تقع تحت نظرهم، مشيرا الى أن القانون يوفر حماية للمبلغ خلال فترة التحقيقات وما بعدها كذلك، مشيرا ايضا الى أن القنوات أمام المواطنين لمواجهة الفساد أصبحت متعددة منها اللجوء الى النيابة العامة أو هيئة مكافحة الفساد، مؤكدا أن ذلك لا يعفي النواب من واجبهم الرقابي والوقوف مع المواطنين لمكافحة الفساد.

وبيّن النصف أن بدخول هيئة مكافحة الفساد حيز التنفيذ نكون قطعا شوطا جديداً في مسيرة الاصلاح السياسي، لافتا الى أن تحديات الاصلاح مازالت كثيرة وتأتي على رأسها قوانين استقلال القضاء وتعديل النظام الانتخابي وإشهار الأحزاب السياسية وهيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات.

عبدالله: «الموارد البشرية» تستدعي العبدالله والصالح والصبيح في اجتماعها المقبل

القضيبي: اختيار القياديين يخضع للمقابلات الشخصية وخبرة لا تقل عن 20 عاماً

د.خليل عبدالله

أحمد القضيبي

أعلن رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية النائب د.خليل عبدالله ان اللجنة قررت خلال اجتماعها أمس دعوة وزراء الدولة لشؤون مجلس الوزراء والمالية والشؤون الشيخ محمد العبدالله وأنس الصالح وهند الصبيح الى اجتماع مقبل لمناقشة مقترح شغل الوظائف القيادية في مؤسسات الدولة.

من جانبه، قال مقرر لجنة الموارد البشرية النائب أحمد القضيبي انه تمت مناقشة قانون القياديين في المؤسسات الحكومية خلال اجتماع اللجنة، مشيرا الى انه تم الاتفاق على بعض المقترحات المقدمة من النواب، مبينا القضيبي ان أبرز النقاط التي تم الاتفاق عليها تكمن في آلية اختيار القياديين والتي ستخضع للأمور الفنية والعلمية والمقابلات الشخصية والتي على اثرها سيتم الترشح من قبل اللجنة المختصة بترشيح تعيين القياديين.

وأوضح القضيبي ان من ضمن الشروط المعممة في عملية اختيار القياديين هو التمتع بالخبرة العلمية لمدة لا تقل عن 20 سنة في المجال نفسه المراد الترشح له، مشيرا الى ان اللجنة ستستكمل دراسة هذا القانون في الاجتماعات المقبلة للاستئناس برأي الحكومة وبعض المختصين.

تم الاتفاق على معايير فنية وعلمية في اختيار القياديين

«المرافق العامة» بحثت مع العمير آليات تخصيص وتوزيع الحيازات الزراعية

نبيل الفضل و م.عادل الخرافي وماضي الهاجري خلال الاجتماع

ناقشت لجنة المرافق العامة البرلمانية أمس المقترحات النيابية في شأن تعديل قانون إنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بحضور وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير حول آليات التخصيص والتوزيع والتنازل للحيازات الزراعية.

وقال رئيس اللجنة النائب م.عادل الخرافي في تصريح صحافي بمجلس الأمة ان الحكومة تقدمت في الاجتماع بملاحظات جديدة حول موضوع الحيازات الزراعية من المقرر ان تزود اللجنة بها الثلاثاء المقبل على ان تصوت اللجنة على التعديلات الأحد المقبل وترفعها للمجلس.

وأشار م.الخرافي إلى تسلم اللجنة من وزير البلدية تقرير الوزارة في شأن مرسوم تأجيل تشكيل المجلس البلدي، حيث تضمن التقرير كل الموضوعات التي عرضت وبتت بها اللجنة المشكلة وفق المرسوم خلال فترة عملها.

وبين ان التقرير سيعرض على مستشاري لجنة المرافق العامة لإعداد دراسة في شأن الموضوعات التي بتت بها لجنة البلدي، مضيفا ان من المحتمل ان يحال التقرير بعد الانتهاء منه الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية اذا ما تطلب إبداء الرأي فيه من الناحية الدستورية والقانونية.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

آل الصباح والمطيري والمضف الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

سبيكة إبراهيم المضف

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون